

Distr.: General
22 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

البنود ٦ و ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة
المسائل الاقتصادية والبيئية
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

البنود ١٩ و ٤٨ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٦٩ و ٧٢
و ٩٦ و ١٠٦ و ١٢١ من جدول الأعمال
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨
التنمية المستدامة
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
تقرير محكمة العدل الدولية
نزع السلاح العام الكامل
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

* E/2010/100.



رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم إعلان مدريد المعنون ”نحو مرحلة جديدة في الشراكة بين المنطقتين: تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي“، الذي اعتمده اجتماع القمة السادس لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المعقود في مدريد في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ (انظر المرفق).

ويتألف إعلان مدريد من ثلاثة فصول تشمل ما يلي: التحديات العالمية، وتقوية الشراكة بين المنطقتين، والتشجيع على تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي. ويحدد الفصل الأول سُبُل معالجة التحديات العالمية معالجة مشتركة ويرتأى لذلك الغرض تعزيز التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وسيكون من دواعي امتناني أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٩ و ٤٨ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٦٩ و ٧٢ و ٩٦ و ١٠٦ و ١٢١ من جدول الأعمال، فضلاً عن اعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠.

(توقيع) خوان أنطونيو يانيز - بارنوفو
الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية، والإنكليزية، والفرنسية]

مؤتمر القمة السادس للاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المعقود في مدريد في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠

”نحو مرحلة جديدة في الشراكة بين المنطقتين: تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي“

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية، وقد اجتمعنا في مدريد في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، لإعادة تأكيد التزامنا بمواصلة تعزيز وتقوية الشراكة الاستراتيجية بين منطقتينا استناداً إلى مبادئنا وقيمنا ومصالحنا المشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نتعهد بتقوية الحوار والتعاون فيما بيننا في مجالات الأولوية التي حددناها سوياً في مؤتمرات القمة السابقة الخمسة، اعتباراً من مؤتمر قمة ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٩، مع التأكيد بالنسبة لمؤتمر القمة هذا على تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي.

أولاً - شركاء نعالج التحديات العالمية سوياً

٢ - عملاً على تعزيز السلام والأمن والحرية والديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والرفاهية، نكرر الإعراب عن التزامنا بالتعددية، لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سنضاعف جهودنا على كل من الصعيد دون الإقليمي وصعيد الإقليمين لتحديد المصالح المشتركة والقيام، كلما أمكن، بتنسيق المواقف والإجراءات في المنظمات والمنتديات المتعددة الأطراف التي تكون بلداننا أطرافاً فيها. ولمواصلة تعزيز نظام فعال متعدد الأطراف، لا نزال راغبين في التعاون على إصلاح الأمم المتحدة، بهدف تعزيز قدرة هذه المنظمة على مواجهة التحديات العديدة التي تفرضها الألفية الجديدة. ونحن نسلّم بالحاجة إلى السعي إلى الإصلاح الشامل بهيئات الأمم المتحدة الرئيسية، ومن بينها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، بهدف تعزيز الطابع التمثيلي للمنظومة وشفافيتها وفعاليتها.

٣ - ونحن نكرر الإعراب عن تأييدنا لترع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونلتزم بمواصلة جهودنا المشتركة من أجل إنجاح المؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤ - وبالمثل، نلتزم بإنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة لتجارة الأسلحة، الذي سيعقد في جوّ يسوده الانفتاح والشفافية، على أساس توافق الآراء، توصلاً إلى معاهدة قوية يسودها البقاء.

٥ - ونؤكد التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة ١٩٩٣، فضلاً عن تعزيز حقوق الإنسان العالمية وحمايتها، فضلاً عن تأكيد رغبتنا في التعاون على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بلوغ أرقى معايير حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، نشدد على رغبتنا المتبادلة في توسيع نطاق تعاوننا، في محافل من قبيل مجلس حقوق الإنسان الكائن في جنيف، واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، الكائنة في نيويورك.

ونحن نقرّ بالجهود المتصلة بإعلان وقف اختياري لاستخدام عقوبة الإعدام.

٦ - ونؤكد مرة أخرى التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما بالنسبة لأخطر الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وبصفة خاصة الجرائم المشار إليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي ضمان مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، باتخاذ تدابير على الصعيد الوطني أو الصعيد المناسب، وبتعزيز التعاون الدولي. ونحن ندعو الدول غير الأطراف إلى النظر في إمكانية التصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه، حسب الاقتضاء. ونحن نرحب بالمؤتمر الاستعراضي المقبل للمحكمة الجنائية الدولية المقرر عقده في كمبالا، بأوغندا، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٧ - ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد قرارنا بدعم كافة الجهود الرامية إلى الحفاظ على المساواة في السيادة بين الدول كافة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وبالامتناع في علاقاتنا الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها بأية طريقة غير متوافقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وبتأييد فضّ المنازعات بالوسائل السلمية وطبقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

ونحن نرفض بحزم كافة التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتخالف القانون الدولي وقواعد التجارة الحرة المقبولة بصفة عامة. ونحن نوافق على أن هذا النوع من الممارسة يمثل تهديداً خطيراً للتعددية. وفي هذا السياق، وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٦، نؤكد مرة أخرى مواقفنا المعروفة بشأن تطبيق الأحكام التي تتجاوز الحدود الإقليمية والمنصوص عليها في قانون هلمز - بيرتون.

٨ - ونحن مصممون على مضاعفة تعاوننا من أجل معالجة العواقب العالمية المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية وعلى منع مثل هذه الأزمات من الانتشار مرة أخرى، وذلك تمهيداً مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها في التنمية (٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، ومع المراعاة أيضاً للأهداف التي حددتها مجموعة العشرين والمنتديات الإقليمية المناسبة. وسنواصل السعي جاهدين لتطبيق سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية تستهدف منع الأزمات المالية مستقبلاً بما يصاحبها من عواقب اقتصادية واجتماعية؛ كما سنواصل تعزيز النمو الاقتصادي العالمي المتوازن المستدام؛ واستعادة الثقة، وتثبيت الأسواق المالية العالمية. ونؤكد على أهمية تكريس اهتمام خاص للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأزمة، لا سيما في البلدان النامية. ونؤكد على الحاجة إلى زيادة الدعم للبشر الضعفاء والفقراء.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد التزامنا بالعمل سوياً لإنشاء بنية مالية دولية جديدة، بما فيها إصلاح المؤسسات المالية الدولية، مع إعطاء المزيد من الإمكانات للإعرا ب عن الرأي والمزيد من حقوق التصويت للبلدان النامية وبلدان المرحلة الانتقالية الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مع الوفاء بما أُنْفِق عليه بشأن الإصلاحات الإدارية غير المرتبطة بالخصص. كما نؤكد مرة أخرى التزامنا بتنفيذ إصلاحات في الإطار الإشرافي الدولي في المجالين التنظيمي والمالي، بهدف ضمان استقرار نظمنا المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

٩ - ونحن نشير إلى مرور ثلاثين عاماً على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلاً عن مرور خمسة عشر سنة على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين + ١٥) ونشدد على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وزيادة اشتراكها في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومعالجة التأثير السلبي للأزمة المالية الدولية على وضعها.

وعلى نفس المنوال، فإننا ندين بشدة كافة أنواع العنف الجنساني، ونسلم بالحاجة إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع واستئصال شأفته. ونقرّ بأن القضايا الجنسانية بحاجة إلى إدماجها في كافة جوانب خطط العمل العالمية، بما فيها تغير المناخ. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالتعاون من أجل إقامة حوار في المستقبل.

١٠ - ونحن نعرب عن عزمنا على تحسين تناسق وفعالية سياساتنا المتعلقة بالتعاون الإنمائي، وعلى تحقيق هدف الـ ٠,٥٦ في المائة بحلول ٢٠١٠ وتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بحلول ٢٠١٥ على النحو المبين في توافق آراء مونتيري وإعلان مؤتمر قمة فيينا. وستسعى الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بعد ٢٠٠٢ جاهدة إلى زيادة النسبة المخصصة من

ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٣ في المائة بحلول ٢٠١٥. وفضلاً عن ذلك، نسلّم بأهمية العمل سوياً في اجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بهدف التوصل إلى نتيجة عملية المنحى لتحقيق تلك الأهداف في الفترة الممتدة من الآن وحتى ٢٠١٥. كما نسلّم بالتقدم المشهود المحرز على الصُّعد الإقليمية من أجل تحقيق تلك الأهداف.

١١ - ونكرر الإعراب عن التزامنا بإيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة.

١٢ - ونحن ملتزمون بتجنب الحمائية بشتى أشكالها. ولا نزال مصممين على تبييد نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي وقائم على القواعد، ونحترم اختصاصاته احتراماً تاماً، ونسلّم بإسهامه في تعزيز الانتعاش من الأزمة الاقتصادية، وفي تعزيز النمو والتنمية، تمشياً مع مبدأ المعاملة الخاصة التمييزية للبلدان النامية، عند الاقتضاء. وفيما يختص بخطة التفاوض الجارية التي تنفذها منظمة التجارة العالمية، نكرر الإعراب عن التزامنا بتنسيق الجهود من أجل التوصل إلى خاتمة طموحة شاملة متوازنة سريعة لجولة الدوحة الإنمائية.

١٣ - ونحن نسلّم بمبدأ حق الدول السيادي، الذي يسمح لها بإدارة مواردها الطبيعية وإخضاعها للقواعد التنظيمية. وينبغي أن توضع في الحسبان معايير الاستدامة.

ونرى أن من الضروري تقديم إسهامات للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتنويع مصفوفة الطاقة وتحقيق تكاملها، بوسائل تشمل تعزيز الطاقة المتجددة، فضلاً عن زيادة الكفاءة الطاقية والوفورات الطاقية في كافة قطاعات الاقتصادات، بما فيها النقل، والتغيرات الشاملة لأنماط الاستهلاك والإنتاج الجارية، وتحسين الترابطية الطاقية الإقليمية، وإمكانية حصول البشر على الخدمات المتعلقة بالطاقة.

وسنتبادل الخبرات بشأن تكنولوجيا الوقود الحيوي، والقواعد والأنظمة المتعلقة بالطاقة الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة.

١٤ - ونحن نعترف بمصلحتنا المشتركة فيما يختص بتحسين الكفاءة الطاقية وتقليل كثافة انبعاثات غاز الدفيئة في الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية في بلداننا، وفقاً للالتزامات الدولية القائمة، التي تقضي بمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من التحديات التي يفرضها تغير المناخ. ونؤكد كذلك على أهمية استراتيجيات التنمية المستدامة القائمة على الانبعاثات المنخفضة، لأجل النمو والتنمية، فيما يختص بتوجيه وتنفيذ تدابير وإجراءات التكيف والتخفيف. ووفقاً للالتزامات المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ، سنعزز الثقة فيما بين منطقتينا بشأن المسائل الخاصة بتغير المناخ وسنضعف تعاوننا، من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية.

١٥ - وبعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر المعني بتغير المناخ المعقود في كوبنهاغن وعملنا سوياً للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة السادس عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نسلّم بالآراء العلمية المتعلقة بالحد من زيادة درجات الحرارة العالمية وتعزيز التقدم المحرز حتى الآن في العملية الرسمية المتعددة الأطراف، من خلال تلك الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، نعرب عن تأييدنا للمكسيك في سعيها للتوصل، عن طريق عملية تفاوض شفافة جامعة، إلى نتائج ملزمة قانوناً وشاملة وطموحة وفعالة تؤدي إلى التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها من أجل التوصل إلى الهدف النهائي المرتجى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متميزة، وقدرات كل طرف من الأطراف.

١٦ - ونخطط علماً بالأحداث التي نُظمت لحفز المناقشة المتعلقة بتغير المناخ، وهي من قبيل المؤتمر المعني بتغير المناخ المعقود في كوتشابامبا الذي أرسلت نتائجه إلى أمانة الاتفاقية السالفة الذكر، والحوار الرامي إلى إنجاز عمل تقديمي الذي جرى في كارتاخينا.

١٧ - ونحن مصممون على تصعيد جهودنا في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستعماله استعمالاً مستداماً، وسنواصل جهودنا لإحداث تخفيض مشهود في فقدان التنوع البيولوجي، مع مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية وإسهام التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر. ونحن مصممون على العمل في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل اعتماد خطة استراتيجية فعالة محددة الهدف للفترة التالية لـ ٢٠١٠، تشمل أهدافاً واقعية قابلة للقياس والتحقق. كما نعيد تأكيد التزامنا بالتوصل إلى نهاية موفقة للمفاوضات الرامية إلى وضع نظام قانوني دولي، في ذلك المؤتمر، بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع. ونحن نتطلع إلى التوصل إلى اتفاق على وضع أو عدم وضع منهاج حكومي دولي بشأن الخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في الاجتماع المخصص الثالث، والأخير، المقرر عقده في بوزان، بجمهورية كوريا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٨ - ونحن مصممون على الإسهام إسهاماً إيجابياً في تدشين أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إعداد صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق، ومن المقرر عقد الدورة الأولى لتلك اللجنة في ستوكهولم في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٩ - ونؤكد مرة أخرى أن لكل ثقافة الحق في الوجود وفي حفظ تراثها الثقافي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعزز الحوار بين الثقافات التفاهم، وأن يضمن التنوع، والهوية الثقافية، مع تعزيز تنمية الصناعات الثقافية.

٢٠ - وينبغي أن نضعف تعاوننا بشأن التحديات التي يفرضها الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، ومشكلة المخدرات العالمية النطاق، والاتجار بالأسلحة المتصل بالمخدرات، وغسيل الأموال، والاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال؛ وتهريب المهاجرين.

ونعرب عن قلقنا إزاء تصاعد العنف الذي يتصل، أحياناً، بالمنظمات الإجرامية المشاركة في الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وندعو إلى اتخاذ إجراءات تحول دون حصول تلك المنظمات على وسائل تكفل لها مواصلة أنشطتها التي يُحتمل أن تؤثر على المجتمع المدني وعلى سلطات إنفاذ القوانين.

ونرفض بشدة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره ونؤكد مجدداً أنه، مهما كانت أصوله أو دوافعه، يفتقد إلى أي مبرر. كما نكرر الإعراب عن التزامنا بمنع الإرهاب وتمويله وبمكافئتهما والقضاء عليهما بفضل التعاون على أوسع نطاق.

وسيتحقق تعاوننا لمكافحة هذه التحديات بكل الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون والتقيّد بالقانون الدولي.

٢١ - ونحن نؤيد التعاون في الأمور المتعلقة بالسلم والأمن بهدف تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان، بما في ذلك اتقاء المنازعات وإدارة الأزمات. وسنطوّر الحوار بين منطقتينا في هذا المجال.

ثانياً - تعزيز الشراكة بين منطقتينا

٢٢ - نحن نرحب بأوجه التقدم المحرز في شراكتنا الاستراتيجية. وبموجب هذا الإعلان، نلتزم بمحوالة تعزيز شراكتنا، بهدف تعميق الحوار السياسي والتكامل الإقليمي، وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين فضلاً عن تكثيف العلاقات الثنائية بينفرادى البلدان المنتمية إلى المنطقتين كلتيهما.

٢٣ - وعلى وجه التحديد، فإننا نعرب عن ارتياحنا إزاء التطورات التالية:

- الاتحاد الأوروبي - كولومبيا وبيرو: اختتام المفاوضات الرامية إلى وضع اتفاق تجاري متعدد الأطراف^(١)
- الاتحاد الأوروبي - أمريكا الوسطى: اختتام المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق انتساب
- الاتحاد الأوروبي - المنتدى الكاريبي: تجدد الحوار السياسي الإقليمي، المستهل في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠ في كينغستون، بجامايكا، والتقدم نحو وضع استراتيجية جديدة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الكاريبي
- مؤتمر القمة الثالث للاتحاد الأوروبي والبرازيل في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والبرازيل
- مؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأوروبي والمكسيك، واعتماد خطة تنفيذ مشتركة، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك
- مؤتمر القمة الرابع للاتحاد الأوروبي وشيلي وإنشاء رابطة جامعة بين الاتحاد الأوروبي وشيلي لأغراض التنمية والابتكار
- ٢٤ - مفاوضات الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي: نحن نشير إلى أهمية المفاوضات التي بُدئت مرة أخرى في الآونة الأخيرة بهدف التوصل إلى اتفاق انتساب طموح ومتوازن يربط بين المنطقتين.
- ٢٥ - نعرب عن ارتياحنا إزاء القرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لإنشاء جماعة دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، باعتبار ذلك الولاية الأولى المندرجة في الإعلان الرئاسي الصادر عن "مؤتمر الوحدة الأمريكية اللاتينية والكاريبية"، المعقودة في كانكون في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. كما نعرب عن تأييدنا لجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية شيلي في مسعاها نحو تنظيم مؤتمر قمة لجماعة دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجموعة ريو في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١ في فنزويلا، وفي ٢٠١٢ في شيلي، على التوالي، بهدف إحراز تقدم حقيقي نحو تقوية الدول الأعضاء في جماعة دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- ٢٦ - ونؤكد مرة أخرى التزامنا بالإسهام، بأقصى قدراتنا، في الجهود المشتركة الطويلة الأجل المضطلع بها لصالح شعب هايتي، ومن أجل إنعاش ذلك البلد ومؤسساته وإعادة

(١) راقبت بوليفيا هذا الاتفاق وأقامت دعوى مطالبة أمام محكمة العدل التابعة لجماعة دول الإنديز.

إنشائه، وفقاً للأولويات وللاحتياجات الجوهرية القصوى لشعب هايتي وحكومته. ونعرب عن إيماننا بأن الكارثة الطبيعية التي حدثت مؤخراً يجب ألا تتحول إلى مجرد فرص "لإعادة البناء بصورة أفضل" بل لتصبح أيضاً فرصة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وفقاً لخطة عمل البلد الهادفة إلى تحقيق الانتعاش والتنمية الوطنيين. وفي هذا السياق، نتطلع إلى نجاح مؤتمر سانتو دومينغو المقرر عقده في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٧ - كما نعرب عن اعتزامنا تعزيز التعاون لاتقاء الكوارث الطبيعية وإدارة آثارها. ونسلم بأهمية شبكات تكنولوجيا المعلومات وهياكلها الأساسية فيما يختص بحالات الكوارث الطبيعية، وذلك باعتبارها أدوات لاتقاء تلك الكوارث وإدارتها.

٢٨ - وعقب الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ليما سنة ٢٠٠٨، نعرب عن ارتياحنا للبدء، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في الحوار المنظم الشامل بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن الهجرة، ونؤيد مبادئه والتنفيذ التام لجدول أعماله، على النحو المتفق عليه في الوثيقة المعنونة "أساس إقامة الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، المعتمد في تلك المناسبة. ومن خلال نهج متعدد الأبعاد، يُعترَم أن يحقق هذا الحوار فهماً أفضل لحقائق الهجرة وأن يعزز تمتع كافة المهاجرين في كلتا المنطقتين بحقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق المقررة لهم، فضلاً عن تعيين التحديات محل الاهتمام المشترك التي تقتضي حلولاً مشتركة وتعاوناً ملموساً يستهدف تحقيق نتائج بشأن قضايا معينة، من قبيل القضايا المحددة في خطة عملنا.

٢٩ - وفي سياق حوارنا، ينبغي أيضاً أن تتناول التدابير الرامية إلى الحد من الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وإلى مساعدة الضحايا. كما نعرب عن قلقنا إزاء كافة الممارسات القائمة على التعصب والتحيز العنصري.

٣٠ - وينبغي أن تقوم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بدور رئيسي في المفاوضات التي ستجري مستقبلاً بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وفي هذا الصدد بدأنا حواراً بين المنطقتين بشأن تغير المناخ والبيئة استناداً إلى الالتزامات ذات الصلة المقررة في "جدول أعمال ليما للتنمية المستدامة: البيئة، وتغير المناخ، والطاقة"، وبشأن التنوع البيولوجي، وهي الالتزامات التي نهدف إلى الوفاء بها. وفي إطار ذلك الحوار، جرى التأكيد على أهمية إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال ليما. ونعرب عن تأييدنا السياسي لاستكشاف مبادرات مبتكرة في هذا الصدد.

٣١ - ونحن ملتزمون بتعزيز الاستراتيجيات المتكاملة، فضلاً عن السياسات العامة - بما فيها سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات المالية - الهادفة إلى القضاء على الفقر

وتقليل اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي. ونحن نشجع على إلحاق الشبان بوظائف لائقة محترمة منتجة وعلى كفالة التعليم ومنظومات التدريب المهني تستجيب لاحتياجات سوق العمل والأهداف الإنمائية وتستهدف معالجة البطالة الطويلة الأجل واتقاءها.

٣٢ - ونحن نرحب بالدور الفعال الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ونظيراتها الأمريكية اللاتينية والكاريبية.

٣٣ - وسنضعف تعاوننا القائم بين منطقتنا لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية النطاق، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم تلك المسؤولية. وفي هذا الإطار، نرحب بإعلان مدريد المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني عشر لآلية التعاون والتنسيق بين منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات، في مدريد، في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٣٤ - ونرحب بإنشاء الاتحاد الأوروبي مرفقاً جديداً للاستثمار في أمريكا اللاتينية، هدفه الرئيسي حفز عملية تعبئة التمويل الإضافي لدعم الاستثمار في أمريكا اللاتينية، لأجل المعاونة على إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية. وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى إنشاء صندوق الهياكل الأساسية الكاريبي. وهاتان المبادرتان ستزيدان القدرة على تمويل المشاريع في القطاعات الرئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٣٥ - وإضافة إلى المبادرة المتخذة في مؤتمر قمة ليما، قررنا إنشاء مؤسسة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد تلقينا صلاحيات تلك المؤسسة. ويرتأى أن تكون هذه المؤسسة أداة مفيدة لتعزيز الشراكة بين منطقتنا ووسيلة لإطلاق النقاش بشأن الاستراتيجيات والإجراءات المشتركة فضلاً عن إبراز صورتها. وسيعتمد كبار المسؤولين القرار المتعلق بمقر المؤسسة.

٣٦ - ونحن نحيط علماً بقرارات الجمعية البرلمانية للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية (يورولات)، وندعوها إلى مواصلة تعزيز أعمالها لصالح المنطقتين.

٣٧ - ونرحب بالاجتماعات والأنشطة التي شهدتها الفترة الفاصلة بين مؤتمري قمة ليما ومدريد، فضلاً عن مساهماتها، بشأن القضايا التي تشكل جزءاً من جدول أعمال المنطقتين، فضلاً عن كافة المبادرات الرامية إلى متابعة التزاماتنا. ونحن نتقدم بالشكر إلى كافة بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية التي استضافت هذه الاجتماعات وقدمت الدعم إليها.

٣٨ - ونحن نسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة وقيمة مضافة أكبر من ذي قبل في نطاق حوارنا الجامع بين منطقتنا، بحيث يمتد نطاقه إلى مجالات جديدة هم الجانبين، على النحو المبين في خطة العمل المشتركة التي نعتمدها اليوم. بموجب هذا الإعلان. وخطة العمل هذه

تهدف أساساً إلى تصميم برامج ومبادرات تعاون مشتركة بين المنطقتين، تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهي تشمل تحديد مجالات الأولوية التي ينبغي العمل فيها مستقبلاً، ومن بينها قطاعات من قبيل العلم والأبحاث والابتكار والتكنولوجيا؛ والتنمية المستدامة، والبيئة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والتكامل الإقليمي، والموصولية لتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين؛ والهجرة؛ والتعليم والعمالة لتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين؛ ومشكلة المخدرات العالمية النطاق.

ثالثاً - تعزيز الابتكار والتكنولوجيا على نطاق المنطقتين تحقيقاً للتنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي

٣٩ - إدراكاً منا للدور الرئيسي الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي، بفضل التملك الاجتماعي للمعرفة، فضلاً عن المنافع المتبادلة بفعل التعاون على بناء القدرات، وفي البرامج البحثية، وأنشطة نقل التكنولوجيا، عن طريق الشبكات المواضيعية المعززة للابتكار، وفي زيادة التنافسية، وفي تحييد الاستقلال العلمي والتكنولوجي، وفي زيادة استيعاب العلم والتكنولوجيا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي الاتحاد الأوروبي، نوافق على منح الأولوية للتعاون فيما بين المنطقتين والتعاون الثلاثي فضلاً عن الأنشطة التي يُضطلع بها في هذه الميادين، لا سيما لتمكين البلدان التي تشترك بقدر ضئيل في البرامج الأوروبية أو التي لا تشترك فيها على الإطلاق من الاستفادة من فرص التعاون.

٤٠ - كما نقرر تعزيز الحوار العلمي والتكنولوجي والابتكاري على الصعيد الوزاري وعلى صعيد كبار المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ضماناً لتحديث ورصد الأولويات والأدوات المشتركة، مع مراعاة المصالح والفروق فيما بين المنطقتين وداخل كل منطقة من أجل تعزيز البيئة المواتية للابتكار الاجتماعي والتكنولوجي في شتى أنحاء مجتمعاتنا.

٤١ - ونحن، إذ نلتزم كل الالتزام بالأولويات والقرارات المتخذة سابقاً في مؤتمرات قمة الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لإقامة "مجال معرفي مشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، نوافق على استحداث وتنفيذ المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للبحوث والابتكار ('المبادرة') المعتمدة في المنتدى الوزاري المشترك بين المنطقتين والمعني بالعلم والتكنولوجيا، المعقود في مدريد في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وهذه المبادرة تستند إلى مجموعة من الإجراءات القائمة من قبل والإجراءات الجديدة التي تدمج مختلف أنواع الأدوات على

كل من الصعيد الوطني والإقليمي وصعيد المنطقتين، حسب الاقتضاء، بطريقة تكاملية توليفية سعياً إلى تحقيق أهداف المبادرة. والمبادرة تضم التعاون العلمي والتكنولوجي بالتنسيق الشديد مع التعليم العالي وإجراءات الابتكار. ويُتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تهيئة الظروف لتعزيز التماس بين البحوث والابتكار وإلى تسهيل نقل التكنولوجيا وتكييفها في أشكال ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوسائل تشمل شبكة مراكز المعرفة والابتكار، والاشتراك في البرنامج الإطاري للبحوث الأوروبية، والانفتاح التدريجي للبرامج البحثية الوطنية، والموصولية بين الهياكل البحثية، وتعزيز التعاون في بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٤٢ - وسعيًا إلى تحقيق هذه الأهداف، تشمل خطة العمل المشترك المذكورة أعلاه، فيما يختص بالبحوث والتكنولوجيا والابتكار، تنفيذ المبادرة المشتركة للبحوث والابتكار فضلاً عن أنشطة أخرى مشتركة بين المنطقتين بشأن البحوث والتطوير والابتكار.

٤٣ - ونحن نرحب ترحيباً شديداً بمؤتمر القمة السابع المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي ستُعقد في شيلي سنة ٢٠١٢، ونقبل بكل سرور الدعوة للاشتراك فيها.

٤٤ - ونحن نشكر إسبانيا ومدينة مدريد على استضافتهما مؤتمر القمة السادس للاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.